

السياسة المالية في اقتصاد غني بالموارد منخفض الدخل: الفرص والتحديات

Fiscal policy in a resources-rich low-income economy: Opportunities and challenges

سليمان بلعور¹، عبد السلام بوخروفة²¹ جامعة غرداية، الجزائر، bellaouar2002@yahoo.fr² جامعة غرداية، الجزائر، asboukheroufa@gmail.com

تاريخ النشر: 2019-05-31

تاريخ القبول: 2019-02-28

تاريخ الاستلام: 2017-09-10

ملخص:

توفر إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة فرصة مهمة للنهوض باقتصاد الدول الغنية بها وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية. مع ذلك، إدارة هذه الإيرادات من خلال السياسة المالية تحيط بها العديد من التحديات، خاصة في حالة الدول منخفضة الدخل. نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على أهم هذه التحديات وكيف ينبغي تصميم السياسات المالية المناسبة لمواجهتها واستغلال ثروة الموارد بفعالية. ولفعل بذلك، قمنا بمناقشة المبادئ والقواعد الأساسية التي على أساسها ينبغي تصميم وتنفيذ السياسات المالية، والمعايير الواجب اعتمادها لإدارة إيرادات الموارد في الدول منخفضة الدخل، وكذا الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة التحديات في المدى القصير والطويل.

توصلنا إلى أنه ينبغي أن تصمم السياسات المالية مع مراعاة الخصائص التي يتصف بها الاقتصاد المحلي خاصة القيود القدرة الاستيعابية والمؤسسية. وأن الاستثمار الإنتاجي محليا يمثل أفضل الحلول لاستغلال إيرادات الموارد لكن يشترط أن يتم بشكل تدريجي. كما يجب أن تصمم النظم الضريبية بشكل جيد من أجل الاستفادة من ثروة الموارد ودون التأثير على القطاعات الأخرى.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، موارد طبيعية، قاعدة مالية، إيرادات ونفقات حكومية، دخل.

تصنيف JEL: D04, E22, E62, Q38.

Abstract:

The revenues of non-renewable natural resources provide an important opportunity to advance the economy of countries that resources-rich and bring welfare to present and future generations. However, the management of these revenues through fiscal policy is surrounded by many challenges, especially in the case of low-income countries. In this paper, we try to highlight the most important of these challenges and how appropriate fiscal policies should be designed to address them and exploit resource wealth effectively. To do that, we discussed the basic principles and rules on which fiscal policies should be designed and implemented, and standards to be adopted for managing resource revenues in low-income countries, as well as appropriate strategies to face the challenges in the short and long term.

We found that fiscal policies should be designed taking into account the characteristics of the domestic economy, in particular the absorptive capacity and institutional constraints. Domestic productive investment is the best solution for the exploitation of resource revenues but is required to be gradually. Tax systems must also be well designed to take advantage of resource wealth and not affect other sectors.

Keywords: fiscal policy, natural resources, financial rule, government revenues and expenditures, income.

JEL Classification: D04, E22, E62, Q38.

1. مقدمة:

إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة تعتبر مصدر مالي مهم، منخفض التكلفة، وسهل التحصيل نسبياً، لذلك، فهي توفر للدول الغنية بها فرصة رائعة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو وزيادة رفاهية المجتمع، سواء للجيل الحالي أو الأجيال المستقبلية. مع ذلك، إدارة هذه الإيرادات تكتنفها العديد من التحديات سواء في المدى القصير أو الطويل. ولأن هذه الإيرادات تنتقل إلى الاقتصاد عبر الميزانية العامة، فإن مهمة الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات التي تتميز بها تقع على عاتق السياسة المالية. التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة غالباً ما تأتي من طبيعة الموارد الطبيعية والتي تتسم بالتقلب المستمر في أسعارها (أنظر شكل رقم 1)، وحالة عدم التأكد حول مسارات هذه الأسعار، وعدم تجددتها، وقابليتها للنضوب، وكذلك خطر تقادمها. ولأن كل الموارد تتميز بهذه الخصائص فما ينطبق على نوع منها ينطبق على الأنواع الأخرى.

هذه التحديات تكون أكبر في حالة الدول منخفضة الدخل والتي تتسم بشح رأس المال، ضعف البنى التحتية، وانخفاض في كفاءة رأس المال البشري. وقد طُرحت في الأدبيات العديد من المبادئ التوجيهية، والقواعد، والآليات العملية، لمساعدة الدول الغنية بالموارد الطبيعية في الاستفادة من هذه الأخيرة. لكن، هذه المبادئ والقواعد والآليات غالباً ما تركز على الاقتصاديات مرتفعة الدخل ولا تأخذ في الحسبان الخصائص والقيود المؤسسية والاقتصادية التي تتميز بها الاقتصاديات منخفضة الدخل.

1.1 إشكالية البحث:

تأسس على ما سبق، يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن الاستفادة من إيرادات الموارد الطبيعية ومواجهة التحديات التي تكتنفه إدارتها في حالة اقتصاد منخفض الدخل؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على أهم الطرق والمبادئ التي ينبغي على أساسها تصميم وتنفيذ السياسات المالية في الاقتصاديات منخفضة الدخل، والمعايير الواجب اعتمادها لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية بفعالية، وكذا التحديات التي تواجهها وكيف ينبغي التعامل معها. للقيام بذلك، ما تبقى من هذه الورقة خصص لـ؛ القسم الثاني نناقش فيه أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في اقتصاد غني بالموارد ومنخفض الدخل وسبل مواجهتها. القسم الثالث نناقش فيه أهم المبادئ والقواعد التي يجب اعتمادها في تصميم وتنفيذ السياسات المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد، أما القسم الرابع فنحلل فيه القواعد المقترحة لإدارة إيرادات الموارد وما إذا كانت صالحة لاقتصاد منخفض الدخل أم لا.

2. تحديات السياسة المالية في اقتصاد غني بالموارد منخفض الدخل:

تتميز السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل بالعديد من التحديات التي تكتنف عملها، هذه التحديات تجعلها مختلفة تمام الاختلاف عن السياسات المالية التي تكون في الدول الفقيرة للموارد والمرتفعة الدخل أو حتى في الدول الغنية بالموارد والمرتفعة الدخل. في هذا القسم سنناقش كل من التحديات الطويلة والقصيرة الأجل.

1.2 التحديات طويلة الأجل:

التحديات طويلة الأجل التي تواجه صناع السياسة في اقتصاد غني بالموارد منخفض الدخل تأتي من واقع عدم التجدد هذه الموارد، وقابليتها للنضوب، وخطر تقادمها. وسنناقش في هذا القسم تحديات تحقيق عدالة بين الأجيال والاستدامة المالية.

1.1.2 العدالة بين الأجيال: التحديات والخيارات المتاحة:

تعتبر قضية العدالة بين الأجيال في توزيع الثروة الوطنية ذات أهمية كبيرة، الأمر الذي يفرض تحديات وضغوط على الدول لتحقيق التخصيص الكفء لثروة الموارد التي تتمتع بها هذه الدول بين الأجيال. فحسب (Eifert et al. (2002 فإن المبادئ التي تطلبها إدارة إيرادات الموارد بشكل جيد هي نفس المبادئ المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية بشكل عام، لكن قضية كم يجب أن ندخر للأجيال المقبلة (العدالة بين الأجيال) هي من بين القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للدول الغنية بالموارد.

¹ Segal (2012) يرى أن الإنفاق الزمني لإيرادات الموارد يتطلب من الدول الغنية بها اهتماما خاصا، وذلك لسببين: أولا، إيرادات الموارد تميل لتكون غير مستقرة نظرا للتقلب المستمر (والحاد أحيانا) في أسعارها. ثانيا، أنها غير متجددة إذ في كثير من الحالات يتوقع أن تنفذ في المستقبل القريب.² ووفقا لـ Ossowski (2013) فإنه إضافة إلى كون الموارد غير متجددة وقابلة للنفاذ فإنها أيضا تتعرض لخطر التقادم. وبالتالي، يتعين على الدول الغنية بهذه الموارد أن تحدد كيفية توزيع ثروة الموارد بين الجيل الحالي والأجيال المقبلة. وهذا الأمر له انعكاسات هامة على قرار كم يجب أن نستهلك وكم يجب أن ندخر (خلال فترات الإنتاج)، وكيف يجب تخصيص مدخرات الموارد في أشكال الأصول المختلفة.³

يرى Sturm et al. (2009) أن هناك خيارين أمام الدول الغنية بالموارد لتحقيق هدف العدالة في توزيع ثروة الموارد بين الأجيال: إما تكديس إيرادات الموارد، في شكل أصول مالية أو استخدام هذه الإيرادات في الإنفاق الاستثماري وتكديس الأصول المادية. لكن التحدي الذي يواجه السياسة المالية، وفقا له وفي ظل الخيار الأول، هو كيف يمكن ادخار الثروة الوطنية للأجيال المستقبلية مع الحفاظ على استدامة الإيرادات المالية من خلال تكديس الإيرادات في شكل أصول مالية، حيث نظريا، يمكن اشتقاق أساليب عملية للسياسة المالية لكن تنفيذها هو التحدي. فعلى سبيل المثال، فإن عملية تقدير ثروة الموارد التي تمتلكها الدولة؛ والتي تعرف على أنها القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية للموارد، محاطة بحالة كبيرة من عدم التأكد حول مسارات الأسعار المستقبلية للموارد، احتياطاتها، وتكاليف استخراجها. في حين الخيار الثاني، ورغم إمكانية تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، وبالتالي إنشاء أساس لتوليد إيرادات ضريبية من خلاله، قد يؤدي لسياسات إنفاق أكثر توسعية.⁴

كما أنه في حالة ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد قد هذا الخيار فقط إلى زيادة الطلب الاستهلاكي. في المقابل يرى Ossowski (2013) أنه يجب تقسيم المدخرات التي تجنيها الدولة خلال فترات الإنتاج بين صافي الأصول المالية الأجنبية والإنفاق الاستثماري المحلي في الأصول المادية المحلية ورأس المال البشري. وأنه يجب على صناع القرار أن ينظروا في الكيفية المثلى لهذا التقسيم.⁵ إضافة إلى ذلك، يرى Sturm et al. (2009) أنه يمكن، إضافة إلى الخيارين السابقين، تصور خيار ثالث يمكن من خلاله المحافظة أو تعظيم الثروة الوطنية، هو حفظ الموارد على طبيعتها (دون استخدامها) واستغلالها لاحقا. هذا الخيار يكون جيدا فقط إذا كانت العوائد المستقبلية للموارد الغير مستغلة (المحفوظة على طبيعتها) أكبر من العائد على الأصول المالية والعائد على الإنفاق الاستثماري.⁶

الدول الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل تواجه، حسب (Ossowski 2013)، تحديات خاصة؛ تتمثل في العجز الكبير في البنى التحتية، ندرة رأس المال، وضعف رأس المال البشري، والتي قد تتطلب زيادة الاستثمار في رأس المال المحلي، فلا استثمار العام يمكن أن يخفف ندرة رأس المال ويؤدي إلى ارتفاع كل من الإيرادات والنمو خارج الموارد، وهذا طبعاً سيعتمد على نوعية الإنفاق وعلى ما إذا كانت الدولة يمكن أن تحمي أرباح مالية من النمو. فوائد النمو المستدام سوف تتحقق إذا كان الاستثمار إنتاجي. النمو يمكن أن يؤدي إلى إيرادات مالية مرتفعة فقط إذا كانت قاعدة الإيرادات المحتملة لا تعطى من خلال الإعفاءات الضريبية.⁷

2.1.2 الاستدامة المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل:

يعتبر تحقيق الاستدامة المالية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للدول خاصة تلك التي تعتمد على إيرادات الموارد غير متجددة والقبالة للنفاد. وقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الاستدامة المالية في الدول الغنية بالموارد (على سبيل المثال: (Liuksila et al., 1994; ⁹Chalk, 1998; ¹⁰Van Wijnbergen and Budina, 2011) على خصوصية الاستدامة المالية في الدول التي تعتمد على إيرادات الموارد غير المتجددة بالمقارنة مع الدول الأخرى فقيرة الموارد من جهة. وعلى أهمية تقييم هذه الدول لمدى استدامتها المالية حتى تحسن تسيير مواردها ولا تضطر لالتزام سياسات أكثر تشدداً في المستقبل من جهة أخرى. يشير (Krejdil 2006) إلى أن الاستدامة المالية أو السياسة المالية المستدامة هي تلك السياسة التي يمكن إتباعها لفترة طويلة من الزمن دون الاضطرار لإحداث تغييرات كبيرة في أنماط الإنفاق و/أو الضرائب.¹¹ وتعني الاستدامة المالية حسب (Baunsgaard et al. 2012) قدرة الدولة على الحفاظ على مستوى الإنفاق الحالي، الضرائب الحالية والسياسات الأخرى في المدى الطويل، دون أن تهدد ملائمتها أو إمكانية تعثرها عن الوفاء بالتزاماتها أو الوعود الخاصة بنفقاتها. وفي حالة الدول التي تعتمد على إيرادات الموارد، تقييم الاستدامة المالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدم تجدد هذه الإيرادات.¹²

(Van Wijnbergen and Budina 2011) يرى أن الحكم على ما إذا كانت السياسة المالية مستدامة أم لا، يعتمد بشكل أساسي على تيارات النفقات والإيرادات الحكومية في المستقبل، وكل منها يتميز بحالة كبيرة من عدم التأكد. في الدول الغنية بالموارد والتي تشكل إيرادات مواردها حصة كبيرة من إجمالي إيراداتها، هذا الإشكال يزداد ويتعقد.¹³ فعلى سبيل المثال، يشير (Chalk 1998) إلى أن سياسة التوسع في الإنفاق قد ينجر عنها نتائج كارثية في المستقبل إذا تغيرت ظروف الدولة وبدأت أسعار الموارد في الانخفاض. كما أن الإفراط في الإنتاج والاستغلال الحالي للموارد يضع قيود كبيرة على القرارات المالية في المستقبل. وبالتالي، فإن انتهاك وعدم مراعاة الدول الغنية بالموارد لمعايير الاستدامة المالية يمكن أن ينجر عنه نزوب مواردها مما يجبرها على التزام سياسات أكثر تشدداً.¹⁴

يشكل تقييم استدامة السياسة المالية، ناهيك عن مثاليها، حسب (Barnett and Ossowski 2002)، تحدياً للدول الغنية بالموارد؛ فالاعتماد الكبير على عائدات الموارد المتقلبة، غير المتجددة، والمتميزة بحالة من عدم التأكد، يُعقد الإدارة المالية في المدى القصير والطويل.¹⁵ ويشير (Ossowski 2013) إلى أنه تحيط بحالة كبيرة من عدم التأكد بالاستدامة المالية في المدى الطويل، حيث تقدير الثروة من عائدات الموارد في المستقبل يخضع لحالة عدم التأكد بالنسبة للعديد من العوامل التي من

خلالها يتم تقدير هذه الثروة. وتشمل هذه العوامل أسعار الموارد في المستقبل، تكاليف الإنتاج، حجم احتياطات الموارد في الأرض، النظام الضريبي المطبق على قطاع الموارد، وأسعار الفائدة.¹⁶ فكيف يمكن تقييم ما إذا كانت مالية الدولة الغنية بالموارد مستدامة في ظل هذه الظروف؟ وكيف يمكن للدول الغنية بالموارد أن تحقق استدامة مالية رغم أنها تعتمد على إيرادات الموارد غير المتجددة والقابلة للنفاذ والمعرضة لتصبح دون قيمة في المستقبل؟ من هنا يأتي التحدي الذي تواجهه الاقتصاديات الغنية بالموارد في المدى الطويل والمتعلق بتحقيق الاستدامة المالية.

2.2 تحديات السياسة المالية في المدى القصير: إدارة الاقتصاد الكلي، الاستقرار، والتخطيط المالي

التحديات التي تواجه السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد في الأجل القصير تنبع أساساً من واقع تقلب أسعار الموارد من جهة، وعدم القدرة على التنبؤ بمساراتها من جهة أخرى. مما يشكل تحدياً في كل من إدارة الاقتصاد الكلي والاستقرار والتخطيط المالي.

1.2.2 إدارة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي:

في الاقتصاديات الغنية بالموارد، والتي تعتمد بشكل كبير على إيرادات هذه الأخيرة، تشكل مهمة عزل أو حماية الاقتصاد الكلي من التقلبات العالية لأسعار الموارد تحدياً خاصاً وأكثر تعقيداً. حيث يرى (Bova et al. (2016 أن المشكلة الأساسية هنا هي كون الدورة الاقتصادية تميل لتكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار الموارد. ووارد أن تكون هذه التقلبات في الأسعار كبيرة جداً ومستمرة مما قد يجعلها تؤثر على نشاط الاقتصاد المحلي.¹⁷ ويشير (Sturm et al. (2009 إلى أن تقلبات أسعار الموارد، والتي تنعكس على الإيرادات العامة للحكومة تميل لتساهم في دورية الإنفاق الحكومي¹⁸ وإلى تغيرات مفاجئة فيه، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقلب الاقتصاد الكلي وتقليل آفاق النمو.¹⁹

وانطلاقاً من ذلك، يرى (Ossowski (2013، أنه ونظراً للدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد والمتمثل في حقن جزء من إيرادات الموارد في الاقتصاد، فإنها تعتبر أداة ذات أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي في المدى القصير. وأن هناك حجج معروفة (بالنسبة للاقتصاد الكلي والمالية العامة) لفصل الإنفاق الحكومي قدر الإمكان عن تقلب وحالة عدم التأكد التي تتميز بها تيارات إيرادات الموارد في المدى القصير.²⁰ وحسب (Barnett and Ossowski (2002، فإن التقلب في الإنفاق العام قد يترتب عنه تكاليف مالية وأخرى اقتصادية، وعليه، يوفر ذلك حجج قوية لتحقيق سلاسة الإنفاق العام.²¹

أولاً، هناك حجج اقتصادية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، فالتغيرات المفاجئة وفقاً لـ (Ossowski (2013 في الإنفاق العام ودورية السياسة المالية تساهم كلها في تقلب الاقتصاد الكلي، هذا التقلب ستتبعه أيضاً آثار سلبية على الاستثمار، النمو، الحد من الفقر، وتوزيع الدخل.²² وبالتالي، سيكون من المفيد، حسب (Barnett and Ossowski (2002، تحقيق سلاسة في الإنفاق العام لتحقيق استقرار أكثر لتطور الطلب الكلي والاقتصاد الكلي. الأمر الذي قد يصعب تحقيقه في الدول التي تعتمد، وبشكل كبير، على إيرادات الموارد.²³

ثانياً، يرى (Ossowski 2013) أن هناك أيضاً حجج مالية قوية لتحقيق سلاسة في الإنفاق العام، فالتقلبات في هذا الأخير يمكن أن تتبعها العديد من التكاليف المالية، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بنوعية وكفاءة الإنفاق. كما أن العديد من برامج الإنفاق يصعب احتوائها أو ترشيد التوسعات التالية فيها، والتي قد تؤدي إلى آثار سلبية محتملة على الاستدامة المالية. إضافة إلى أن الزيادات في الإنفاق خلال فترات ارتفاع أسعار الموارد يمكن أن تزيد من الضعف المالي، حيث ونظراً للاعتماد على توافر التمويل (باعتبار أن إيرادات الموارد هي عبارة عن تمويل وليست إيراد)، الهبوط المفاجئ في إيرادات الموارد قد يتطلب تعديلات مالية سريعة، مما قد ينجر عنها أيضاً جملة من التكاليف.²⁴

2.2.2 التخطيط المالي في المدى القصير:

نظراً للتقلب المستمر وعدم القدرة على التنبؤ بأسعار الموارد، وبالتالي إيراداتها، فإن تخطيط الميزانية في الدول التي تعتمد على الموارد يعتبر معقد وصعب، سواء في المدى القصير أو المتوسط. الأمر الذي يشكل تحدياً خاصاً لهذه الدول. فكيف نخطط للميزانية العامة في المدى القصير في ظل الاعتماد على إيرادات ستمتها الأساسية التذبذب؟ وكيف يمكن التنبؤ بهذه التذبذبات التي لا يكمن توقع مساراتها؟ يرى (Sturm et al. 2009) أن استهداف وتحقيق مستوى معين من التوازن العام للميزانية يعتبر صعب المنال، نظراً للتقلب المستمر لأسعار الموارد، حيث أن نسبة التوازن العام للميزانية إلى GDP يجب أن يكون مفسر مع حذر أكبر في الدول التي تعتمد على إيرادات الموارد عكس الاقتصاديات الصناعية. ففي فترة ارتفاع أسعار المورد، نسبة العجز (الفائض) إلى GDP قد تنخفض (ترتفع) رغم السياسات المالية التوسعية إما بزيادة الإنفاق أو التخفيض في الإيراد خارج الموارد. ارتفاع إيرادات الموارد (وارتفاع GDP الموارد) سوف يخفي التوسع المالي. في حين أنه، في فترة انخفاض أسعار المورد نسبة العجز (الفائض) إلى GDP قد ترتفع على الرغم من دعم الميزانية في شكل تخفيضات في النفقات وزيادة في الإيراد خارج الموارد.²⁵

لذلك، يرى (Sturm et al. 2009) تقييم وضع السياسة المالية على أساس التوازن العام يمكن بالتالي أن يكون مضلل. لهذا السبب، هناك حاجة لمؤشرات أخرى لتقييم الوضع المالي وتوجيه السياسة المالية، مثل التوازن خارج الموارد \ معدل GDP خارج الموارد، وهو المؤشر الذي يمكنه عزل توازن الميزانية من تطورات أسعار المورد. التوازنات خارج الموارد لا يمكن أن تحل محل المؤشرات المالية التقليدية (مثل التوازن العام والتوازن الأساسي)، لكنها تعتبر مكملية لتحليل الوضع المالي الخاص بالدول التي تعتمد على الموارد.²⁶

3. تصميم وتنفيذ السياسة المالية في اقتصاد غني بالموارد منخفض الدخل:

نناقش في هذا القسم مختلف الخصائص التي تجعل السياسة المالية في الاقتصاديات التي تعتمد على إيرادات الموارد غير المتجددة، والقواعد المالية المقترحة لتطبيقها في هذه الاقتصاديات، وكذلك النظم الضريبية الواجب تطبيقها خاصة في حالة اقتصاد منخفض الدخل وفيما إذا يستلزم التركيز على الجباية العادية أم الجباية على الموارد.

1.3 لماذا تعتبر السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد مُميّزة؟

تختلف السياسة المالية المطبقة في الدول الغنية بالموارد عن تلك المطبقة في الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية أو حتى الغنية بالموارد ولكن لا تعتمد كثيراً على عوائدها. ورغم أن إيرادات الموارد الطبيعية تعطي فرصة لدفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، إلا أن آثارها

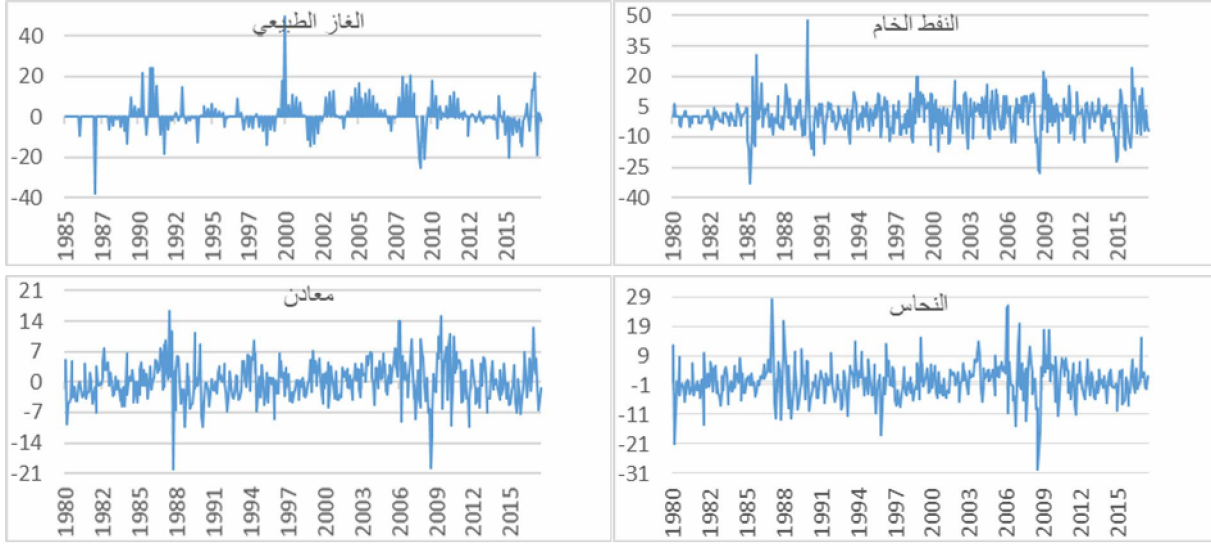
السلبية ومخاطر سوء استغلالها قد تغطي على مزاياها. حيث يرى Baunsgaard et al. (2012) أن تصميم السياسة المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية غير المتجددة، عرف جدل كبير ودراسات كثيرة، فالاقتصاديات الريفية ذات الاحتياطات الكبيرة من الموارد، في ظل ارتفاع أسعار هذه الأخيرة واكتشافات جديدة منها، تملك فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء رأس مال بشري، وتخفيض فجوة البنى التحتية. لكن هذه الفرصة، حسبه، تكتنفها تحديات خاصة.

²⁷ وترتبط هذه التحديات حسب Sturm et al. (2009) بواقع عدم تحدد إيرادات الموارد، تقلبها، حالة عدم التأكد التي تتميز بها، وكذا لأنها تنشأ بشكل أساسي من الخارج.²⁸

وتكون هذه التحديات أكثر تعقيدا كلما كانت مساهمة عائدات الموارد في إجمالي إيرادات الدولة كبيرة. Bjornland and Thorsrud (2015) يرى أن في الدول التي تشكل إيرادات الموارد جزء كبير من إجمالي الإيرادات العامة تقلبات أسعار الموارد يكون لها تأثير مباشر على الانفاق العام.²⁹ كما يشير Segal (2012) إلى أن هذه الإيرادات تختلف على الإيرادات الحكومية الأخرى (العادية) في أنها ملك لجميع المواطنين بالدولة، وأنها علاوة على ذلك، على عكس الضرائب التي تفرض على الأفراد والشركات، إيرادات الموارد لا يتم تحصيلها من أي فرد أو شركة. وبالتالي، ومن هذا المنطلق فإن إيرادات الموارد تعتبر موزعة، ولكن في نفس الوقت غير معاد توزيعها. ويرى أن إيرادات الموارد تتدفق غالبا عبر الميزانيات الحكومية، أي تتدفق إلى الميزانية العمومية في شكل إيراد، ومن الميزانية العمومية نحو الاقتصاد في شكل نفقة. وبالتالي، إدارتها هي جزء من السياسة المالية. ورغم أن إيرادات الموارد الطبيعية دخل سهل التحصيل ولا يكلف أي جهد، إلا أنها تعتبر صعبة التسيير.³⁰

ورغم أن الموارد غير المتجددة تتميز بنفس الخصائص، إلا أن انعكاسها على تصميم السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر. وبالتالي، فما يجب العمل به في دولة معينة قد لا يصلح لغيرها من الدول إذا كانت خصائصها مختلفة. يُظهر الشكل رقم (2) "مبدأ توجيهي" يبين كيف يجب تصميم السياسة المالية مع الأخذ في الحسبان الخصائص الاقتصادية والمؤسسية الخاصة بكل بلد؛ مثل درجة تبعية الإيرادات العامة للعائدات الموارد، حجم احتياطات الموارد، واحتياجات التمويل.

شكل رقم (1): تقلب أسعار بعض الموارد الطبيعيية

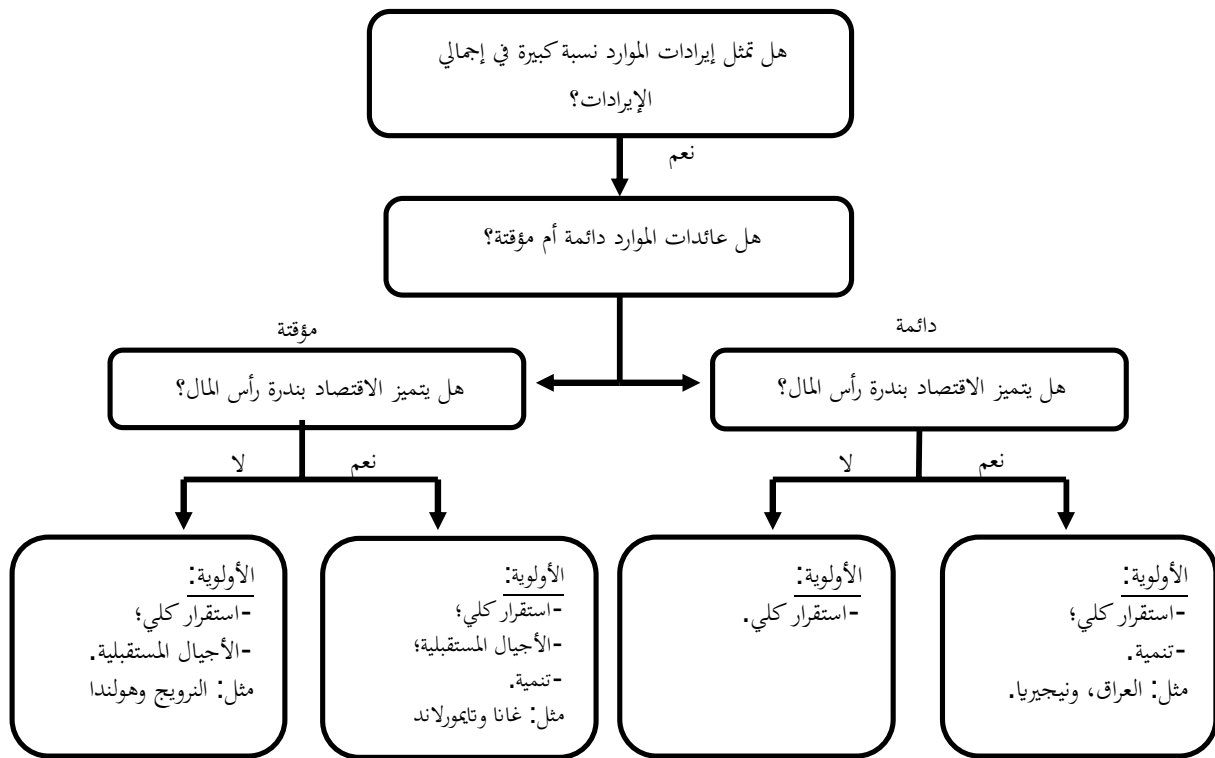


ملاحظة: التقلب هو عبارة عن النسبة المئوية للتغير الشهري للسعر الإسمي (بالدولار الأمريكي). أسعار كل من النفط، والنحاس، والمعادن هي من 1980/1 إلى 2017/6، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فهي من 1985/1 إلى 2017/6. المعادن تشمل: النحاس، الألومنيوم، حديد خام، قصدير، نيكل، الزنك، الرصاص، واليورانيوم.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي (www.imf.org).

وعلاوة على ذلك، يرى Baunsgaard et al. (2012) أنه يجب أن يحتوي إطار السياسة المالية على مجموعة من العناصر، من بينها؛ مؤشرات لتقييم الوضع المالي، معيار لتقييم الاستدامة المالية طويلة الأجل، قاعدة مالية لإرساء مسار السياسة المالية من الأجل القصير إلى الأجل المتوسط، والنظام المؤسسي المطلوب (مثل: الاعتماد على الإيرادات طويلة الأجل المتوقعة ومنح التوجه متوسط الأجل للإطار المالي). فإطار السياسة المالية، حسب، يجب أن يضمن: الاستقرار المالي الكلي؛ والاستدامة المالية للدول ذات التدفق المؤقت لإيرادات الموارد؛ وزيادة الإنفاق لتعزيز النمو، الذي قد يحتاج إلى أن يكون تدريجي إذا كانت قيود الاستيعاب وقيود القدرة المؤسسية كبيرة؛ وتراكم كاف من المدخرات التحوطية.³¹

شكل رقم (2): أولويات السياسة المالية حسب خصائص الاقتصاد المحلي



Source: Baunsgaard, Thomas, Mauricio Villafuerte, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Christine Richmond. "Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries." *IMF SDN/12/04*, May 16, 2012, p 7.

2.3 القواعد المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد:

القاعدة المالية، بشكل عام، تعني وفقاً لـ Schaechter et al. (2012) فرض قيد طويل الأمد على السياسة المالية، وذلك من خلال حدود عددية على مجاميع الميزانية، أي، تحديد حدود للسياسة المالية بتقديم بعض التوجيهات العملية عن طريق تحديد هدف رقمي يحد من مجموع معين من الميزانية. وهناك عدد من الأهداف تسعى الدول لتحقيقها من خلال القواعد المالية؛ مثل احتواء ضغوط التوسع في الإنفاق لضمان المسؤولية المالية والقدرة على تحمل الدين، تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم المساواة بين الأجيال.³² إضافة إلى ذلك، يشير Kennedy et al. (2001) إلى أن القواعد المالية تهدف أيضاً إلى تعزيز مصداقية السياسة المالية الخاصة بالحكومة، والمساعدة في القضاء على العجز، وضمان استدامة طويلة الأجل للسياسة المالية. حيث سن وتشريع القواعد المالية، حسبها، يثير عدد من القضايا الهامة المتعلقة بالمرونة، المصداقية، والشفافية. أولاً، القواعد المالية قد تكون مقيدة بشكل مفرط لقدرة الحكومة على استخدام السياسة المالية، لذلك، يجب أن تتميز القاعدة بقدر كافي من المرونة. ثانياً، يجب أن تتسم القاعدة بالشفافية، حيث ينبغي أن تكون قابلة للتحديد والتقييم بسهولة. ثالثاً، حتى تكون القاعدة ذات مصداقية، يجب أن ينظر إليها على أنها دائمة، وذلك من خلال سنّها في قانون (وضعي أو دستوري)، كما ينبغي أن تكون هناك آلية لتطبيقها.³³

تختلف القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد غير المتجددة، والتي تعتمد بشكل كبير على إيرادات هذه الأخيرة، عن الدول الأخرى، سواء من حيث الأهداف التي تسعى لإدراكها من خلال وضع قاعدة مالية معينة أو المصاعب والتعقيدات التي تكتنف عملية تصميمها وتنفيذها. حيث يشير (Ossowski 2013) إلى أن القواعد المالية في الاقتصاديات المصدرة للموارد غير المتجددة غالباً ما تستهدف الحد من دورية السياسة المالية في الاستجابة لتقلب إيرادات الموارد، تعزيز المدخرات، إضافة إلى الأهداف الأخرى التي تستهدفها باقي الدول. كما يرى أيضاً أنه وفي بعض الحالات، تتأثر هذه القواعد بالاقتصاد السياسي؛ حيث تعتبر أدوات يمكن من خلالها معالجة ضغوط الإنفاق و/أو تعزيز مصداقية الحكومة.³⁴

لكن في المقابل، تصميم وتنفيذ القواعد المالية المناسبة في الدول الغنية بالموارد حسب (Ossowski 2013)، يشكل تحدياً كبيراً، على عكس الدول الأخرى؛ لأن جزء كبير من الإيرادات العامة متأتي من عوائد الموارد، هذه الأخيرة التي تتسم بالتقلب، وحالة عدم التأكد، وعدم التجدد، وأنها تنشأ بشكل كبير من الخارج. كما يرى أن عوامل أخرى، مثل تقاسم وتخصيص الإيرادات في الدول الاتحادية، والاختيارات الصعبة بين الصلابة والمرونة (القواعد الصارمة يمكن أن تغلب عليها الأحداث، والمرونة المفرطة يمكن أن تزيد حالة عدم اليقين) من شأنها أن تعقد أكثر تصميم وتنفيذ هذه القواعد.^{35,36} القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد والتي تعتمد على إيرادات هذه الأخيرة كعنصر مهم من عناصر الإيرادات، ربما بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية، يمكن أن تأخذ إما شكل قواعد توازن الميزانية، قواعد الإنفاق، قواعد أسعار الموارد، أو قواعد الإيرادات. ويمكن للدولة إما الاعتماد على قاعدة واحدة أو المزج بين قاعدتين أو أكثر.

1.2.3 قواعد توازن الميزانية

قواعد توازن الميزانية تتمثل، بصفة عامة، في أربع قواعد أساسية؛ التوازن العام، توازن معدل دورياً، توازن معدل هيكلياً، وتوازن خلال الدورة.³⁷ لكن، في حين يمكن استخدام هذا القواعد في الاقتصاديات فقيرة الموارد، الدول الغنية بالموارد عادة تستخدم قواعد التوازن الأساسي خارج الموارد، أو قاعدة التوازن الهيكلي للميزانية، أو قاعدة التوازن الجاري خارج الموارد.

1.1.2.3 قاعدة التوازن الأساسي خارج الموارد

قاعدة التوازن الأساسي خارج الموارد NRPB³⁸، هي، حسب (Baunsgaard et al. 2012) تعتمد على فرضية الدخل الدائم (PIH) (Permanent Income Hypothesis)، وتعتبر المؤشر المالي الرئيسي في الدول التي تعتمد على إيرادات الموارد، ومقياس لموقف السياسة المالية، حيث تصميم السياسة المالية على أساس هذه القاعدة من شأنه أن يفصلها عن تقلبات إيرادات الموارد. رغم ذلك، تصميم القاعدة المالية على أساس PIH يمكن، في الممارسة العملية، أن يكون صعباً؛ فمسارات الإنفاق القائمة على أساس PIH يمكن أن تتغير من سنة إلى أخرى إذا كانت عوائد الإيرادات جد متقلبة، وبالتالي، يجب تحسين كفاءة توقع الإيرادات ومسارات الأسعار. كما أنه، ورغم كون PIH غير صالحة للاقتصاديات منخفضة الدخل (كما سنناقش ذلك في القسم 4)، النسخة المعدلة من PIH يمكن أن تكون مصممة لاستيعاب التوسع في الإنفاق الرأسمالي.³⁹

2.1.2.3 قاعدة التوازن الهيكلي للميزانية

التوازن الهيكلي للميزانية هو حسب (Hagemann 1999)، الوضع المالي الفعلي للحكومة والذي تظهر فيه نتائج الميزانية التقديرية موافقة لدورة الأعمال التجارية، ويهدف إلى توفير مؤشر على التوجه المتوسطة الأجل للسياسة المالية.⁴⁰ وفي حالة اقتصاد يعتمد على إيرادات الموارد، يرى (Baunsgaard et al. 2012)، أن التوازن الهيكلي للميزانية هو عبارة عن تعديل للإيرادات خارج الموارد حسب دورة أعمال الاقتصاد، لكن، هذا التعديل قد يكون، إذا كانت دورة الاقتصاد غير معروفة بشكل جيد، دون أي فائدة.⁴¹

3.1.2.3 قاعدة التوازن الجاري خارج الموارد

تشير قاعدة التوازن الجاري خارج الموارد، وفقاً لـ (Baunsgaard et al. 2012)، إلى ذلك التوازن العام الذي يُستبعد منه كل من الإنفاق الرأسمالي وإيرادات الموارد. إن التركيز على الاستثمار العام، حسب، من شأنه أن يكون مبرراً لتنفيذ قاعدة التوازن الحالي خارج الموارد.⁴² مع ذلك، يرى (Baunsgaard et al. 2012)، أن هذه القاعدة تتجاهل صعوبة تصنيف النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وعدم إمكانية الفصل بينها في بعض الأحيان، مما قد يؤدي إلى جعل ذلك حافزاً للمحاسبة الإبداعية.⁴³

2.2.2 القواعد على أساس أسعار الموارد

تعني القواعد على أساس أسعار الموارد، حسب (Baunsgaard et al. 2012)، تعديل الأهداف المالية لربط الإنفاق العام بتقلبات أسعار الموارد، بحيث تسمح هذه القواعد للتوازن المالي العام بالتحرك مع تقلبات إيرادات الموارد، مع أنها، في الممارسة العملية، تتجاهل مسألة عدم تجدد إيرادات الموارد والتغيرات في صناعة الموارد والنظم المالية. الأسعار المرجعية للموارد التي تقوم عليها هذه القاعدة يمكن، حسب، أن تكون محسوبة بعدة صيغ (قد يكون ذلك بواسطة لجنة مستقلة مثل ما هو معمول به في الشيلي)، حيث صيغ هذه الأسعار المرجعية يمكن أن تكون عبارة عن متوسط متحرك لأسعار الماضي أو، كما هو الحال في المكسيك، من خلال الأسعار الفورية والمستقبلية. مع ذلك، يرى أن الكثير من الدول الغنية بالموارد تحاول عادة جعل صياغة الميزانية أكثر مرونة مع إيرادات الموارد، لكن دون ربط ذلك بأهداف مالية معينة، فقد تلجأ إلى ميزانيات تكميلية لإنفاق العوائد الإضافية من الموارد في حالة ارتفاع الأسعار عن المتوقع مثلاً.⁴⁴

3.2.3 قواعد نمو الإنفاق

تتمثل قواعد نمو الإنفاق وفقاً لـ (Schaechter et al. 2012) في مجموعة من القيود أو الحدود على الإنفاق الإجمالي، الأساسي، أو الجاري، وغالباً ما تعين هذه الحدود انطلاقاً من القيمة المطلقة أو معدلات النمو، كما قد تكون في شكل نسبة مئوية إلى GDP على فترات زمنية تتراوح بين 3 و 5 سنوات.⁴⁵ في حين يرى (Baunsgaard et al. 2012) أن قاعدة نمو الإنفاق يمكن، في حالة الاقتصاديات الغنية بالموارد، أن تقيد نمو الإنفاق الحكومي بالقيمة الاسمية أو الحقيقية أو كنسبة من GDP خارج الموارد.⁴⁶ وعموماً، تعني قاعدة نمو الإنفاق حسب (Ljungman 2008)، وضع سقف للإنفاق أو حدود قصوى لا يمكن تجاوزها، بحيث تصرح الحكومة مسبقاً عن أقصى مستوى للإنفاق الذي لا يمكنها تجاوزه.⁴⁷

يشير Baunsgaard et al. (2012) إلى أن قاعدة نمو الإنفاق تتميز بوضوحها من جهة، وإمكانية مراعاتها لقدرة الاقتصاد على استيعاب الإنفاق الإضافي من جهة أخرى. كما يرى أن هذه القاعدة يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا كانت مكتملة لقاعدة التوازن العام أو قاعدة التوازن الهيكلي، ففي حالة كانت مكتملة بقاعدة التوازن الهيكلي، الزيادة في الإنفاق تكون تدريجية أكثر.⁴⁸ وفي نفس السياق، يرى (Schaechter et al. (2012، أن هذه القاعدة هي أداة عملية لضبط المالية العامة بما يتوافق مع تحقيق الاستدامة المالية عندما تكون مصحوبة مثلاً بقواعد توازن الميزانية، وبإمكانها أن تحد من الإنفاق خلال فترات الازدهار المؤقتة عندما تكون حصيلة الإيرادات غير المتوقعة والمؤقتة مرتفعة وحدود العجز الأساسي يسهل الامتثال لها. وإضافة إلى ذلك، قواعد نمو الإنفاق، حسبه، لا تقيد وظيفة الاستقرار الاقتصادي للسياسة المالية في فترات الصدمات السلبية ولا تتطلب تعديلات بسبب الانخفاضات الدورية أو التقديرية في الإيرادات الضريبية.⁴⁹ كما يرى (Ljungman (2008، أن هذه القاعدة يمكن أن يكون لها تأثير عميق في تطوير المالية العامة من خلال تحييد العديد من القوى السلبية التي من شأنها أن تضعف الاستدامة المالية.⁵⁰

4.2.3 قواعد الإيرادات

قواعد الإيرادات هي حسب (Schaechter et al. (2012 عبارة عن مجموعة من الحدود أو الأسقف على العائدات، الهدف منها هو تعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات و/أو منع حدوث عبء ضريبي مفرط. لكن رغم ذلك، فإن وضع حدود على الإيرادات يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً، فالإيرادات يمكن أن تكون ذات عنصر دوري،⁵¹ بحيث تتقلب باستمرار. في المقابل، هناك قواعد استثنائية تقيد استخدام الإيرادات غير المتوقعة في إنفاق إضافي. مع ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام قواعد الإيرادات وحدها إلى سياسة مالية مسائرة للاتجاهات الدورية.⁵² بالإضافة إلى ذلك، هذه القواعد لا تستلزم وضع حدود على إجمالي الإيرادات، وإنما قد يقتصر التقييد على عنصر معين أو أكثر.

أخيراً، القواعد المالية السالفة الذكر وفقاً لـ (Schaechter et al. (2012 ليست جميعها مناسبة لدعم الاستدامة المالية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بنفس الكفاءة، حتى وإن كانت مصممة بشكل جيد. لذلك، العديد من الدول جمعت بين قاعدتين أو أكثر، حيث استخدام مزيج من القواعد المالية من شأنه أن يساعد في احتواء ومعالجة الثغرات.⁵³ القاعدة المالية يجب أيضاً أن تتناسب مع الخصائص المؤسسية والاقتصادية التي تنسجم بها الدولة من جهة، وحجم احتياطياتها من الموارد وطبيعتها من جهة ثانية.⁵⁴

3.3 هل يجب التركيز على الضرائب العادية أم على الجباية على الموارد؟

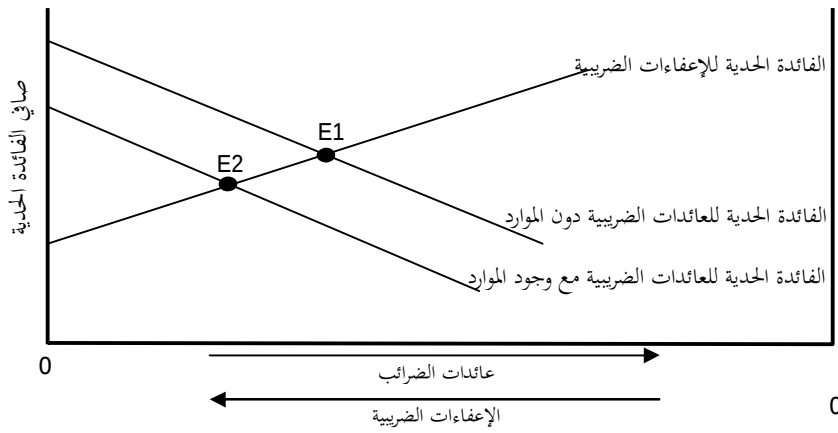
تعتبر الموارد الطبيعية نعمة كبيرة للاقتصاديات الغنية بها، فرغم السلبات العديد التي تنجر عن الاعتماد على الإيرادات التي تولدها، إلا أنها تعتبر مصدر تمويل ممتاز، فقط إذا أحسن استخدامه. إيرادات الموارد الطبيعية غالباً لا تكون في شكل تدفق مالي مباشر نحو خزينة الدولة (أي لا يتم بيعها والحصول مباشرة على ثمنها)، وإنما تكون عبارة عن ضريبة تفرض على قطاع الموارد.⁵⁵ حيث يرى (Karasalihović-Sedlar et al. (2016 أن الجباية على ريع الموارد هي من حيث الشكل نوع من أنواع الضريبة على الدخل الإضافي والتي ترتبط مباشرة مع ربحية المشروع وتطبق بعد تحقيق أهداف معينة.⁵⁶

يشير (Ing 2016) إلى أن الجباية على الموارد الطبيعية تشكل تحديات كبيرة لكثير من الدول الغنية بها، خاصة تلك التي تتسم بانخفاض الدخل؛ حيث هذه الدول، وخاصة تلك التي لا تزال تسعى لتطوير مواردها الطبيعية، لا يمكنها الاعتماد على الشركات الوطنية واستبعاد الشركات العالمية الرائدة والتي تتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال. لذلك، تلجأ، حسبها، إلى تفويض ومنح حق استغلال مواردها الطبيعية لشركات أجنبية متخصصة. وهو ما ينتج عنه عدم تماثل المعلومات، حيث تملك الحكومات معلومات أقل عن مواردها وما تفعله الشركات الاستخراجية الأجنبية، وبالتالي، على حكومات هذه الدول تصميم برامج للجباية على الموارد تأخذ في الحسبان هذه الأبعاد.⁵⁷

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الاعتماد الكبير والمبالغ فيه على الجباية على الموارد إلى آثار عكسية على باقي الإيرادات (الإيرادات خارج الموارد والمتمثلة، أساساً، في الضرائب). حيث يشير (Knack 2009)، إلى أن الحصول على العائدات الكبيرة غير المتوقعة من إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة من شأنه أن يقلل من اعتماد حكومات الدول الغنية بالموارد، وخاصة منخفضة الدخل، على الضرائب. حيث تتميز هذه الدول، وفقاً له، بضعف في توسيع الوعاء الضريبي، عدم القدرة على تحسين معدلات التحصيل، العجز في إلغاء الإعفاءات الضريبية غير الفعالة، والفساد. وبالتالي، فتوفر عائدات الموارد الطبيعية والتي تعتبر تمويل سهل نسبياً، سيؤدي غالباً إلى تراخي الحكومات في تحسين وتقوية نظمها الضريبية.⁵⁸

يُظهر الشكل رقم (3) إطار نظري بسيط لأثر ريع الموارد الطبيعية على النظم الضريبية. حيث وفقاً لـ (Knack 2009) تزيد عائدات الضرائب من اليسار إلى اليمين على المحور الأفقي، وترتبط زيادة الإعفاءات الضريبية بتخفيض عائدات الضرائب، وبالتالي، علاقة عكسية بينهما. الفوائد الحدية التي تعود على الحكومة من عائدات الضرائب والإعفاءات الضريبية (صافية من التكاليف الأخرى) يتم قياسها على المحور العمودي.⁵⁹ صافي الفوائد الحدية التي تعود على النظام الحاكم، كما يظهر من الشكل، تنخفض كلما زادت الضرائب لعدة أسباب منها: زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل الضرائب، وخسائر كفاءة التخصيص الناتجة عن فرض ضرائب إضافية. النقطة E1 في الشكل تبين مزيج التوازن بين الإعفاءات والإيرادات الضريبية في حالة عدم وجود الإيرادات غير المتوقعة للموارد. في حين النقطة E2، تظهر مزيج التوازن بين الإعفاءات والإيرادات الضريبية في حالة وجود ريع الموارد الطبيعية، حيث تنتقل العوائد الحدية من عائدات الضرائب إلى اليسار نتيجة لعوائد الموارد الطبيعية، وهو ما يمثل مستوى أقل من عائدات الضرائب.⁶⁰ وبالتالي، يتم تعويض جزء من عائدات الضرائب بعائدات الموارد الطبيعية لتصبح الضرائب أقل أهمية، ويتم كذلك التوسع في الإعفاءات الضريبية نظراً لوجود إيرادات الموارد التي تغني الحكومات، نسبياً، عن الضرائب.

شكل رقم (3): مزيج النظام الأمثل لعائدات الضرائب والإعفاءات



Source: Knack, Stephen. "Sovereign rents and quality of tax policy and administration." *Journal of Comparative Economics*, September 2009: 359–371, p 2.

في المقابل، يرى (Crivelli and Gupta (2014) أنه وفي حين جادل البعض في أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية ينبغي أن تكون ضرائبها العادية (غير المرتبطة بالموارد) منخفضة نسبياً، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص وتعزيز نشاطه، وبالتالي، تحقيق النمو الاقتصادي. هناك عدد متزايد من الدراسات التي تدعي عكس ذلك، حيث جادلت في أنه في ظل وجود نظام ضريبي ذو وعاء كبير، دفع الضرائب يعتبر رابط بين الحكومة والمكلفين؛ حيث تميل نوعية الخدمات العامة والثقة في الحكومة نحو التحسن مع ارتفاع جهد الضرائب، لكن مع انخفاض أو عدم وجود ضرائب محلية من جهة، والاعتماد الكبير على الجباية على الموارد من جهة أخرى، هذا الرابط قد يتمزق.⁶¹

وعلاوة على ذلك، يشير (Crivelli and Gupta (2014) إلى أن النظم الضريبية المتنوعة بشكل جيد، في حالة الدول التي تتمتع باحتياطي ذو أفق قصير نسبياً، من شأنها أن تحافظ على تدفق الإيرادات حتى في حالة نزوب الموارد الطبيعية. وينطبق ذلك حسب، بشكل خاص، على الدول الغنية بالموارد التي قامت بالتوسع في الإنفاق على البنى التحتية والقطاعات الاجتماعية بشكل لا يتسق مع الاستدامة المالية، الأمر الذي يمكن أن يتغير في حالة كون القطاعات خارج الموارد تولد إيرادات مالية في شكل ضرائب، والتي من شأنها أن تعوض فقدان الدخل الناجم عن نفاذ ثروة الموارد الطبيعية.⁶² وبالتالي، وما لا يدعو للشك، تعتبر النظم الضريبية المصممة بشكل جيد ذات أهمية بالغة للاقتصاديات الغنية بالموارد مثلها مثل غيرها من الاقتصاديات، فهي من ناحية تحمي الاقتصاد المحلي وفك ارتباطه بريع الموارد الذي، كما أكدت أغلب الدراسات، قد ينجر عنه ما يعرف بـ "المرض الهولندي"⁶³، أنظر على سبيل المثال (Gylfason and Zoega, 2006⁶⁵; Corden, 1984⁶⁴). وبالتالي، ضمان نموه وتطوره.

4. إدارة إيرادات الموارد: فرضية الدخل الدائم "PIH" ومقاربة "BIH"

في أدبيات إدارة إيرادات الموارد الطبيعية تم اقتراح نوعين من المعايير؛ فرضية الدخل الدائم، ومقاربة BIH. في هذا القسم سنناقش هذين المعيارين وما إذا كان صالحين للاقتصاديات منخفضة الدخل أم لا.

1.4 فرضية الدخل الدائم "PIH"

هيمنت فرضية الدخل الدائم PIH على أغلب النقاش الذي تمحور حول إدارة إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة. حسب (Agénor 2016) في ظل هذه الفرضية، وبالنسبة لاقتصاد مصدر إيراداته الحكومية الأساسي هو دخل الموارد، القيد الزمني للميزانية يكون مناسب فقط، في حالة كون العجز الأساسي خارج الموارد يقتصر على القيمة الأبدية لثروة الموارد، وهذه الأخيرة تمثل القيمة الحالية لجميع إيرادات الموارد في المستقبل. من هذا المنطلق، PIH توفر معياراً للتوازن المالي خارج الموارد يمكن أن يكون ممول لأجل غير مسمى.⁶⁶ و PIH مأخوذة من الطرح الذي قدمه Milton Friedman حول الدخل الدائم؛ حيث من أجل المحافظة على الثروة يتطلب أن يكون الاستهلاك في كل فترة مقتصر على الدخل الدائم.⁶⁷ ووفقاً لـ Collier et al. (2010) فإنه وبموجب هذه الفرضية، الإيرادات من الموارد غير المتجددة تعتبر إضافة للثروة، والاستهلاك من الثروة هو متجانس عبر الزمن.⁶⁸ وبشكل عام، PIH حسب (Samake et al. 2013) تعني أن إيرادات الموارد تدخر في السنوات الأولى من عملية الاستخراج، وأن هذه المدخرات ستستنفذ تدريجياً عبر الزمن، وبالتالي، تضمن PIH الاستقرار من خلال تجنب تقلب أسعار الموارد من جهة، والعدالة بين الأجيال بادخار ثروة الموارد للأجيال المقبلة من جهة أخرى.⁶⁹

الخط المتقطع PIH في الشكل 4، وفقاً لـ Collier et al. (2010) يُظهر أن الزيادة في الإنفاق هي متجانسة عبر الزمن. والتي تساوي الفائدة التي يمكن أن تكون مكتسبة على القيمة الحالية لإيرادات الموارد المقيمة عند تاريخ الاكتشاف. ونظراً لكون PIH تنطوي على ثبات الإنفاق من التاريخ الذي اكتشفت فيه الموارد، فإن ذلك يستلزم وجود اقتراض خلال الفترة التي يتجاوز فيها الدخل الدائم الدخل الفعلي. في حين يكون هناك ادخار وتكديس للأصول حينما يتجاوز الدخل الفعلي الدخل الدائم. وبالتالي، حسب الشكل تلجأ الدولة إلى الاستدانة في السنوات العشر الأولى، ثم بمجرد زيادة الإيرادات من الموارد يتم تسديد الديون وبناء صندوق ادخار.⁷⁰ ويشير (Van der Ploeg and Venables 2011) إلى أن الزيادة الدائمة والمستمرة التي تعكسها PIH تدل على أنه بينما تدفق الإيرادات، يتم الادخار من خلال بناء صندوق ثروة سيادية SWF (Sovereign Wealth Fund) كبير بما فيه الكفاية للمحافظة على الزيادة في الاستهلاك إلى الأبد. الـ PIH هي ناتجة عن الكثير من النصائح لإنشاء SWF المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي.⁷¹

2.4 مقاربة "BIH": المعيار الأكثر تحفظاً

وفقاً لـ (Barnett and Ossowski 2002) أول من اقترح مقاربة BIH⁷² هو (Bjerkholt 2002)⁷³، حيث ناقش مزايا القاعدة التي يمكنها أن تجعل العجز الأساسي خارج الموارد يساوي العائد المتوقع على الأصول المالية القائمة (الأصول المالية التي تم تكديس عائدات الموارد فيها). وقد أطلق على هذه القاعدة وصف "عصفور في اليد"، لأن قرارات الإنفاق تعتمد فقط على الأصول المالية الموجودة بالفعل في متناول اليد (بحوزة الدولة).⁷⁴ تعتبر مقاربة BIH حسب (Van der Ploeg and

(2011) Venables المعيار الأكثر تحفظاً بالمقارنة مع فرضية الدخل الدائم PIH. حيث بموجب BIH، يتم وضع جميع العائدات المتأتية من الموارد غير المتجددة في SWF، ويتم فقط الاستهلاك (الإنفاق) من الفوائد المكتسبة على SWF.⁷⁵ وعموماً، تتطلب مقارنة BIH، حسب (Samake et al. (2013)، من الدولة استخدام وتكديس جميع إيرادات الموارد في أصول مالية واستخدام العائد من هذه الأصول المتراكمة لتمويل النفقات. وبالتالي، يمكن القول إن مقارنة BIH تعتبر جيدة خاصة في السنوات الأولى من بداية استغلال الموارد حيث تكون الثروة المالية المتراكمة منخفضة.⁷⁶

وفقاً لـ (Collier et al. (2010)، فإن هذه القاعدة تتيح استهلاك (إنفاق) ثابت حتى عندما يتوقف تدفق إيرادات الموارد، لكن في المقابل، تؤدي إلى بطء تراكم الاستهلاك. كما تؤدي أيضاً إلى زيادة كبيرة في استهلاك الأجيال المقبلة، لكن تكلفة ذلك تكمن في دفع فوائد الاستهلاك لكن بعيداً عن المستقبل. هذه المقارنة موضحة بالخط المتقطع BIH في الشكل رقم (4). ونلاحظ أنها تتجاوز PIH فقط في السنة 20. من الناحية النظرية، فرضية الدخل الدائم PIH تعني استهلاك الفائدة على الموارد عند تحويلها إلى أصول مالية والفائدة الضمنية على الموارد قبل استخراجها من الأرض. في المقابل، مقارنة BIH تتجاهل الثروة الكامنة في الأرض إلى أن يتم استخراجها وتحويلها إلى أصول مالية. وبالتالي، هي استراتيجية متحفظة جداً بحيث تسمح للاستهلاك الإضافي ليلبلغ حده الأقصى، كما يظهر من الشكل 4، فقط حينما تستنفذ الموارد.⁷⁷ كما يشير Barnett and Ossowski (2002) إلى أنه يمكن النظر إلى BIH على أنها شكل شديد من الادخار الوقائي، حيث تفترض هذه القاعدة أنه لن يكون هناك أي عائدات للموارد مستقبلاً.⁷⁸

3.4 هل فرضية الدخل الدائم ومقاربة "BIH" صالحة للاقتصاديات منخفضة الدخل؟

قامت العديد من الدراسات مؤخراً بتقييم فرضية الدخل الدائم PIH،⁷⁹ خاصة فيما إذا كانت صالحة للاقتصاد منخفض الدخل أم لا. (Baunsgaard et al. (2012)، على سبيل المثال، يشير إلى أن PIH تتجاهل حقيقة الاقتصاديات الغنية بالموارد ومنخفضة الدخل هي مقيدة من حيث رأس المال والائتمان. حيث ندرة رأس المال في هذه الاقتصاديات يدل على أن معدل العائد على رأس المال من المرجح أن يكون مرتفع. ونظراً لكون هذه الدول تواجه صعوبات في تمويل الاستثمار الحكومي الضروري من أجل الهروب من مصيدة الفقر، العوائد المنخفضة وغير المؤكدة على الأصول المالية الأجنبية في بيئة الأعمال الحالية يجعل الاستثمار في هذه الأصول غير مثالي، وعليه، تصبح الاستثمارات المحلية، نسبياً، أكثر جاذبية.⁸⁰ في حين يشير Van der Ploeg and Venables (2011) إلى أن كل من PIH و BIH تنقل جزء كبير من الزيادة في الاستهلاك للأجيال المقبلة، والذي يكون مناسب بصورة أكبر للاقتصاديات ذات الدخل المرتفع. في المقابل، فإنها تتجاهل ملامح الاقتصاديات النامية التي تعاني من ندرة رأس المال وانخفاض الدخل.⁸¹

إضافة إلى ذلك، يشير (Samake et al. (2013) إلى أن كل من PIH و BIH، من حيث مفهوم التجانس الزمني للاستهلاك، قد تكون مضللة فيما يتعلق باستخدام ثروة الموارد الطبيعية. حيث كلا المنهجين يعالجان إجمالي الإنفاق الحكومي كاستهلاك ويفشلان في التفريق بين الفئات المختلفة للإنفاق مثل الاستثمار في الخارج والاستثمار في الداخل، وآثارهما على النمو، خاصة في الاقتصاديات محدودة الائتمان. وعليه، السياسات المالية التي تقوم على هذين المنهجين قد تؤدي إلى مستويات

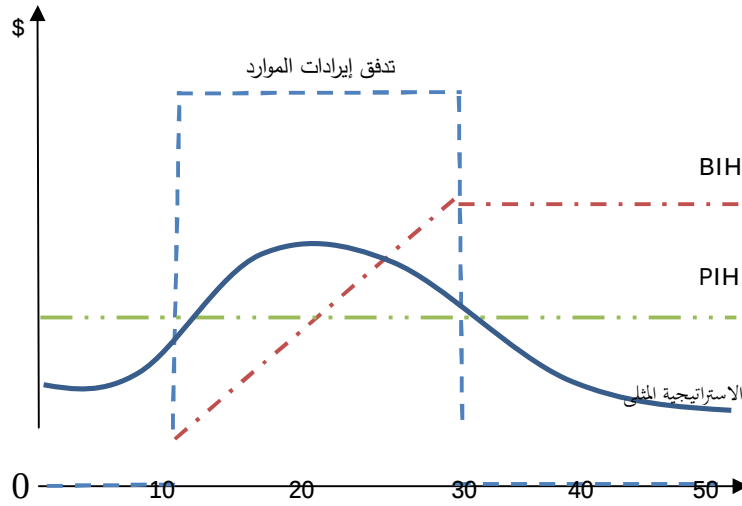
استثمار دون المستوى الأمثل. ويرجع ذلك جزئياً إلى: الانتباه المحدود للقيود والحوافز التي يمكن أن تواجه صناع السياسة، والتركيز على هدف واحد ليكون مرساة مالية (مثل استدامة التوازن الأولي خارج الموارد في حالة PIH).⁸²

4.4 الاستراتيجية المثلى للاقتصاديات الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل

يرى Collier et al. (2010) أن الكثير من الدول النامية منخفضة الدخل تتميز بندرة رأس المال مع أسعار فائدة محلية أعلى من الدولية ووصول مقيد إلى أسواق رأس المال الدولية (ربما بسبب التصنيف الائتماني للدولة)، وضعف الوصول للتمويل الدولي هو مرجح ليكون متفاقم أكثر نظراً لضعف البنية التحتية وضعف مناخ الاستثمار.⁸³ وعلاوة على ذلك، Van der Ploeg and Venables (2011) يرى، أن الدول النامية تتميز أيضاً بوعاء ضريبي صغير، وبالتالي، أهمية الضرائب بالنسبة للمالية العامة تكون أقل؛ فعندما تكون إيرادات الموارد المتدفقة للدولة كبيرة تصبح الضرائب، كمصدر للإيرادات، أقل أهمية.⁸⁴ لذلك، يرى Collier et al. (2010) أن هناك احتمال لجعل الاستثمارات ذات عوائد مرتفعة ووضع الاقتصاد الغني بالموارد على مسار النمو، وذلك من خلال استثمار عائدات الموارد لزيادة مخزون رأس المال مع معدل عائد مقارب لمعدل الفائدة العالمي، ويؤدي ذلك، بالضرورة، إلى جعل الأجور، الاستهلاك، والدخل على منحى صعودي.⁸⁵ فما هي السياسة المثلى لاستهلاك واستثمار عائدات الموارد الطبيعية في هذه الاقتصاديات النامية؟

المنحنى المسمى "الاستراتيجية المثلى" في الشكل 4، حسب Van der Ploeg and Venables (2011)، هو الزيادة المثلى للاستهلاك لمثل هذه الاقتصاديات، حيث يلاحظ من المنحنى ثلاث سمات أساسية: أولاً، الاستهلاك يميل أكثر نحو الحاضر، بسبب الفقر النسبي للجيل الحالي مقارنة بالأجيال المستقبلية. ثانياً، جزء من الإيرادات يوجه، خلال مرحلة التدفق، إلى تخفيض الدين العام وزيادة مخزون رأس المال المحلي. ثالثاً، الانفاق الاستثماري في مرحلة تدفق إيرادات الموارد يوجه مسار التنمية في الاقتصاد إلى الأمام، حيث بمجرد توقف تدفق إيرادات الموارد، الاستهلاك يتقارب مع المستوى الذي كان قد بلغه في غياب تدفق مكاسب الموارد، حيث أن الاستخدام الأمثل لإيرادات الموارد باستثمارها في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى نمو الاستهلاك من خلال تسريع التنمية، بدلاً من تكديسها في أصول مالية أجنبية لزيادة استهلاك الأجيال المقبلة.⁸⁶ إضافة إلى ذلك، Collier et al. (2010) يرى أن الزيادة المثلى في الاستهلاك، حسب ما هو موضح في الشكل 4، توضح عدة نقاط. فهناك قفزة كبيرة في الاستهلاك عند تاريخ الاكتشاف والاستخراج. ومع ذلك، هذه الزيادة ليست بمستوى الزيادة في PIH، وذلك راجع لوجود فرص استثمارية ذات عوائد مرتفعة (سواء من خلال الاستثمار المحلي أو تسديد الديون الأجنبية) تجعل الأولوية في البداية هي توجيه إيرادات الموارد نحوها لا نحو الاستهلاك. وبمجرد أن تبدأ إيرادات الموارد بالتدفق، تكون هناك زيادة كبيرة في الاستثمار من خلال تسديد الدين العام وزيادة الاستثمار في البنى التحتية العامة. وهو ما من شأنه أن يجعل الاستثمار الخاص أكثر جاذبية.⁸⁷

شكل رقم (4): استراتيجيات إدارة إيرادات الموارد الطبيعية



Source: Collier, Paul, Frederick Ven Der Ploeg, Michael Spence, and Anthony J Venables. "Managing resource revenues in developing economies." *IMF Staff Papers*, 2010: 84-118, p 10.

قامت بعض الدراسات مؤخرا بتقييم أثر استثمار عائدات الموارد الطبيعية في الاقتصاد المحلي في الدول منخفضة الدخل ومقارنته باستراتيجية الادخار في الخارج (في الأصول الأجنبية)، فعلى سبيل المثال، وجد Berg et al. (2012) أن استثمار إيرادات الموارد الطبيعية في الدول التي تتميز بندرة رأس المال يمكن أن ينتج عنه مخاوف حول "المرض الهولندي"، عدم القدرة على تحقيق استدامة النمو، القيود المفروضة على القدرات الاستيعابية، والمخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي. لكن في حالة زيادة استثمار تدريجيا وتوفير التمويل اللازم لتكاليف رأس المال المتكررة، فإن استثمار إيرادات الموارد محليا يمكن أن يعالج هذه المخاوف، يحافظ على ثروة الموارد، ويساهم في التنمية الاقتصادية.⁸⁸

5. خلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم ما تواجهه السياسات المالية في الاقتصاديات الغنية بالموارد من تحديات في إدارة إيرادات هذه الأخيرة، وكيف ينبغي التعامل معها، وقد ركزنا الاهتمام على الاقتصاديات التي تتسم بانخفاض الدخل. توصلنا إلى أن السياسة المالية في اقتصاد غني بالموارد الطبيعية وذو دخل منخفض تختلف، نظرا للخصائص الاقتصادية والمؤسسية المختلفة، عن تلك التي تطبق في اقتصاد ذو دخل مرتفع، فغالبية المبادئ والمعايير المقترحة كفرضية الدخل الدائم PIH ومقاربة BIH تصلح فقط للاقتصاديات مرتفعة الدخل. وبالتالي ينبغي أن تصمم هذه السياسات مع مراعاة كل الأبعاد التي يتصف بها الاقتصاد المحلي خاصة القيود الاستيعابية والمؤسسية، لأن ما يصلح لاقتصاد معين لا يصلح، بالضرورة، لآخر يتسم بخصائص مختلفة. وتوصلنا أيضا إلى أن الإنفاق الاستثماري الإنتاجي محليا ربما يمثل أفضل الحلول لاستغلال إيرادات الموارد لكن يشترط أن يتم بشكل تدريجي.

يجب أن يضم إطار السياسة المالية قاعدة مالية معينة على الأقل تحمي الاقتصاد المحلي من صدمات أسعار الموارد وحالة عدم اليقين التي تتسم بها مساراتها. النظم الضريبية يجب أن تصمم بشكل جيد من أجل الاستفادة من ثروة الموارد ودون التأثير

على القطاعات الأخرى. التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل هي جد معقدة سواء في المدى القصير أو الطويل، وهو ما يستوجب العمل على تصميم وتنفيذ سياسات مالية فعالة قادرة على مواجهة كل التحديات، مع التنسيق مع مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة النقدية، وكذا مع صندوق الموارد.

6. الهوامش والإحالات

- ¹ Eifert, Benn, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth. "The political economy of fiscal policy in oil exporting countries and economic management in oil exporting countries." POLICY RESEARCH WORKING PAPER, 2002, p 2.
- ² Segal, Paul. "How to spend it: Resource wealth and the distribution of resource rents." Energy Policy, December 2012: 340–348, p 3.
- ³ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 3.
- ⁴ Sturm et al., 2009, Op-Cit., pp 17-18.
- ⁵ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 4.
- ⁶ Sturm et al., 2009, Op-Cit., p 23.
- ⁷ Ossowski, 2013, Op-Cit., pp 4-5.
- ⁸ Liuksila, Claire, Alejandro Garcia, and Sheila Bassett. "Fiscal policy sustainability in oil-producing countries." IMF Working Paper No. 94/137, 1994.
- ⁹ Chalk, Nigel. "Fiscal sustainability with non-renewable resources." IMF, March 1998.
- ¹⁰ Van Wijnbergen, Sweder, and Nina Budina. "Fiscal sustainability, volatility and oil wealth: a stochastic analysis of fiscal spending rules." Economics of Transition , 2011: 639-666.
- ¹¹ Krejdl, Ales. "Fiscal Sustainability- Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability." Czech National Bank Working Paper Series , October 2006, p 4.
- ¹² Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 8.
- ¹³ Van Wijnbergen and Budina, 2011, Op-Cit., p 1.
- ¹⁴ Chalk, 1998, Op-Cit., p 5.
- ¹⁵ Barnett and Ossowski, 2002, Op-Cit., p 4.
- ¹⁶ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 5.
- ¹⁷ Bova, Elva, Paulo Medas, and Tigran Poghosyan. "Resource Revenue Volatility and Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy." IMF Working Paper No. 16/36, February 2016, p 4.
- ¹⁸ الدورية في الانفاق العام تعتبر علامة مميزة للسياسة المالية في الدول الغنية بالموارد والمنخفضة الدخل.
- ¹⁹ Sturm et al., 2009, Op-Cit., p 23.
- ²⁰ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 2.
- ²¹ Barnett and Ossowski, 2002, Op-Cit., p 13.
- ²² Ossowski, 2013, Op-Cit., pp 2-3.
- ²³ Barnett and Ossowski, 2002, Op-Cit., pp 15-16.
- ²⁴ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 3.
- ²⁵ Sturm et al., 2009, Op-Cit., p 24.
- ²⁶ Ibid.
- ²⁷ Baunsgaard, Thomas, Mauricio Villafuerte, Marcos Poplawski-Ribeiro, and Christine Richmond. "Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries." IMF SDN/12/04, May 16, 2012, p 4.
- ²⁸ Sturm, Michael, François Gurtner, and Juan Gonzalez Alegre. "Fiscal policy challenges in oil-exporting countries: A review of key issues." Occasional paper series, june 2009, p 17.
- ²⁹ Bjornland, Hilde C., and Leif Anders Thorsrud. "Commodity prices and fiscal policy design: Procyclical despite a rule." CAMA Working Paper No. 05/2015, June 22, 2015, p 2.
- ³⁰ Segal, Paul. "How to spend it: Resource wealth and the distribution of resource rents." Energy Policy, December 2012: 340–348, p 1.
- ³¹ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 6.
- ³² Schaechter, Andrea, Tidiane Kinda, Nina Budina, and Anke Weber. "Fiscal rules in response to the crisis—Toward the “Next-Generation” rules. A new dataset." IMF WP/12/187, July 2012. pp 5-6.

³³ Kennedy, Suzanne, Janine Robbins, and François Delorme. "The role of fiscal rules in determining fiscal performance." Fiscal rules conference. 2001. 237-267, pp 3-4.

³⁴ Ossowski, Rolando. "Fiscal rules and resource funds in nonrenewable resource exporting countries: international experience." Fiscal and Municipal Management. Division Discussion Paper No. 290, June 2013, p 7.

³⁵ أظهرت الطفرة الأخيرة لأسعار الموارد (2000-2008) فشل بعض القواعد المالية بسبب ضغوط الإنفاق مما اضطر الدول المطبقة لها إما التخفيف منها، عدم الامتثال لها، أو إلغاؤها. في المقابل نجحت قواعد أخرى مثل التوازن العام لكنها سرعان ما فشلت خلال فترة انخفاض الأسعار (2009-2010)، أنظر: Ossowski (2013).

³⁶ Ossowski, 2013, Op-Cit., p 7.

³⁷ لتفاصيل أكثر، أنظر: Schaechter et al. (2012).

³⁸ التوازن خارج الموارد يعني توازن الميزانية خارج إيرادات الموارد، في حين يمثل التوازن الأساسي خارج الموارد التوازن الأساسي دون إيرادات الموارد، حيث التوازن الأساسي خارج الموارد يساوي الضرائب ناقص الانفاق الحكومي: $NRPB=TX-G$.

³⁹ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 6.

⁴⁰ Hagemann, Robert. "The structural budget balance: the IMF's methodology." IMF Working Paper No. 99/95, July 1999, p 1.

⁴¹ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 15.

⁴² Ibid, p 16.

⁴³ Ibid, p 12.

⁴⁴ Ibid, pp 15-16.

⁴⁵ Schaechter et al., 2012, Op-Cit., pp 8-9.

⁴⁶ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 16.

⁴⁷ Ljungman, Gösta. "Expenditure Ceilings—A Survey." IMF. WP/08/282, December 2008, p 4.

⁴⁸ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 16.

⁴⁹ Schaechter et al., 2012, Op-Cit., p 9.

⁵⁰ Ljungman, 2008, Op-Cit., p 4.

⁵¹ في الدول الغنية بالموارد والتي تمثل فيها إيرادات الموارد عنصر من عناصر الإيرادات العامة، يزيد هذا التحدي بازدياد نسبة عوائد الموارد إلى الإيرادات العامة.

⁵² Schaechter et al., 2012, Op-Cit., p 9.

⁵³ Ibid.

⁵⁴ الدول التي لها احتياطي كبير من الموارد تهدف عادة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بالدرجة الأولى، وذلك من خلال جعل السياسة المالية غير مسارية للاتجاهات الدورية. في المقابل، الدول التي تتمتع باحتياطي صغير نسبياً تستهدف تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

⁵⁵ هناك ثلاث خيارات رئيسية لاستغلال الموارد الطبيعية: إما تأسيس شركة مملوكة للدولة من أجل الاستكشاف والاستخراج (مثل فنزويلا والمكسيك)، وبالتالي المحافظة على كل العوائد للدولة؛ أو الاعتماد على شركة نفط دولية متخصصة (كما هو الحال في كندا وكرواتيا)، في هذه الحالة يتم تقسيم الأرباح وفقاً لما تم التعاقد عليه؛ أو المزج بين الخيارين السابقين بحيث تشارك شركة وطنية مع شركة أو شركات أجنبية في عملية التنقيب والاستغلال والأرباح تقسم حسب ما هو منصوص عليه في العقد (مثل الجزائر ونيجيريا) أنظر: Karasalihošić-Sedlar et al. (2016).

⁵⁶ Karasalihošić-Sedlar, Daria, Goran Barbir, and Vladislav Brkić. "Types of fiscal regime in hydrocarbon exploration and production." Rudarsko-geološko-naftni zbornik, 2016: 45-53, p 5.

⁵⁷ Ing, Julie. "Adverse selection, commitment and exhaustible resource taxation." CER-ETH. Working Paper 16/263, 2016, p 2.

⁵⁸ Knack, Stephen. "Sovereign rents and quality of tax policy and administration." Journal of Comparative Economics, September 2009: 359–371, p 1.

⁵⁹ تعني الفوائد الحدية الفوائد التي تعود على الحكومة أو النظام الحاكم من فرض ضرائب إضافية أو إلغاءها؛ فعائدات الضرائب يمكن أن تستخدم من قبل النظام الحاكم لتوفير السلع والخدمات العامة بالشكل الذي يمكنه من شراء دعم سياسي واسع، أو بطرق أكثر استهدافاً، من خلال التحويلات إلى مجموعات وجهات معينة مثل الجيش والتحويلات إلى حسابات كبار مسؤولي النظام. وتستخدم الإعفاءات الضريبية من طرف النظام لحشد الدعم السياسي، من خلال تخصيص العمل في الإدارة الضريبية على أفراد أو مجموعات محددة، والتغاضي عن ممارسات الرشوة، وتطبيق القوانين الضريبية بطريقة غير عقلانية. ويختار النظام الحاكم مستوى الإعفاءات الضريبية الذي يعظم فوائده الحدية الصافية. الإعفاءات الضريبية قد تشمل أيضاً الإعفاءات غير الرسمية (حيث تتم في بعض الحالات في مقابل رشاي)، وكذلك الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة تحصيل الضرائب (المرتبطة بغياب كفاءة التوظيف والترقية) أنظر: Knack (2009).

⁶⁰ Ibid, pp 2-3.

⁶¹ Crivelli, Ernestoi, and Sanjeev Gupta. "Resource blessing, revenue curse? Domestic revenue effort in resource-rich countries." IMF Working Paper No. 14/05, January 2014, p 4.

⁶² Ibid, p 4

⁶³ المرض الهولندي يقصد به زيادة أهمية القطاعات غير المتداولة في الاقتصاد مقارنة بالقطاعات المتداولة.

⁶⁴ Corden, Warner Max. . "Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation." oxford economic Papers, 1984: 359-380.

⁶⁵ Gylfason, Thorvaldur, and Gylfi Zoega. "Natural resources and economic growth: The role of investment." The World Economy, 2006: 1091-1115.

⁶⁶ Agénor, Pierre-Richard. "Optimal fiscal management of commodity price shocks." Journal of Development Economics, September 2016: 183-196, p 2.

⁶⁷ أنظر: Barnett and Ossowski (2002)

⁶⁸ Collier, Paul, Frederick Ven Der Ploeg, Michael Spence, and Anthony J Venables. "Managing resource revenues in developing economies." IMF Staff Papers, 2010: 84-118, p 11.

⁶⁹ Samake, Issouf, Priscilla Muthoora, and Bruno Versailles. "Fiscal sustainability, public investment, and growth in natural resource-rich, low-income countries: the cas of cameroon." IMF Working Paper No. 13/114, June 2013, p 6.

⁷⁰ Collier et al., 2010, Op-Cit., p 11.

⁷¹ Van der Ploeg, Frederick, and Anthony J. Venables. "Harnessing Windfall Revenues: Optimal Policies for Resource Rich Developing Economies." The Economic Journal, 2011: 1-30, p 2-3.

⁷² BIH هي اختصار لـ Bird in Hand

⁷³ Bjerkholt, Olav. "Fiscal rule suggestions for economies with non-renewable resources." University of Oslo, 2002

⁷⁴ Barnett, Steven, and Rolando Ossowski. "Operational aspects of fiscal policy in oil-producing countries." IMF Working Paper No. 02/177, October 2002, p 9

⁷⁵ Van der Ploeg and Venables, 2011, Op-Cit., p 3.

⁷⁶ Samake et al., 2013, Op-Cit., p 6.

⁷⁷ Collier et al., 2010, Op-Cit., p 12.

⁷⁸ Barnett and Ossowski, 2002, Op-Cit., p 9.

⁷⁹ تم التركيز بشكل أكبر على تقييم PIH عكس BIH، وذلك نظرا للاستخدام الواسع الذي حظيت به PIH في أدبيات إدارة إيرادات الموارد خاصة في مجال تقييم الاستدامة المالية.

⁸⁰ Baunsgaard et al., 2012, Op-Cit., p 4.

⁸¹ Van der Ploeg and Venables, 2011, Op-Cit., p 3.

⁸² Samake et al., 2013, Op-Cit., pp 6-7.

⁸³ Collier et al., 2010, Op-Cit., pp 12-13.

⁸⁴ Van der Ploeg and Venables, 2011, Op-Cit., p 2.

⁸⁵ Collier et al., 2010, Op-Cit., p 13.

⁸⁶ Van der Ploeg and Venables, 2011, Op-Cit., pp 3-4.

⁸⁷ Collier et al., 2010, Op-Cit., pp 13-14.

⁸⁸ Berg, Andrew, Rafael Portillo, Shu-Chun S. Yang, and Luis-Felipe Zanna. "Public investment in resource abundant low-income countries." IMF/CBRT Conference on Policy Responses to Commodity Price Movements. Istanbul, 2012.